الالتباس والخلط

في كتاب (الإيضاح شرح المصباح الشهير بشرح الثلاثين المسألة) للقاضي ابن حابس الصعدي

بحث منتزع من كتاب

ابتسام الصباح

المميز بين الثلاثين المسألة والمصباح

تأليف

محمد شرف الدين الحوثي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد..

فإنَّ كتاب (مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم) للشيخ أحمد بن الحسن بن محمد الرصاص (ت ٦٢١هـ) واحد من أهم وأشهر مختصرات علم الكلام لدى الزيدية قديمًا وحديثًا، وهو من الكتب المدرسية ولا زال مدرسَ طلاب العلم حتى يومنا هذا، وهو محتوٍ على ثلاثين مسألة هي المهمات (فرض العين) التي على المكلف، إلا أنه ارتبط والتبس بكتاب آخر هو (الثلاثون المسألة)؛ ولعل من أسباب ذلك هو التشابه في موضوعهما: أصول الدين، وفي أنهما في المهمات منه، وفي أنهما مدرسيان جيدان للمبتدئ، وفي العدد الإجمالي للمسائل التي يحتويها كل منهما أنها ثلاثون مسألة، وفي جمل وعبارات توجد في كل منهما؛ وهذا وإن كان مما سيلحظه المتأمل لهما والمتتبع لنصوصهما إلا أنه لا يتوفر إلى الآن ما يمكن الاستعانة به في تحديد أو تقريب متى كان وقوع هذا الالتباس، ليس في عصر مصنف (المصباح) بالتأكيد في أواخر القرن السادس وأوائل السابع الهجريين، وربما ليس في العصور القريبة التي تلت عصره، لكن سيجده الباحث في العصور المتأخرة كالقرن الحادي عشر الهجري حيث يظهر بجلاء؛ ولـم يقتصر هذا الالتباس في حدوثه بين الكتابين، بل تعداه إلى الشروح التي عليهما.

وكتاب (**الإيضاح شرح المصباح الشهير بشرح الثلاثين المسألة**) للقاضي

أحمد بن يحيى بن حابس الصعدي (ت ١٠٦١هـ)، من أشهر الشروح المتأخرة المدرسية لطلبة العلوم حتى عصرنا هذا.

وهذا العنوان هو الوارد على غلاف المطبوعة المحققة على (١١) إحدى عشرة نسخة خطية، وقد صرح الشارح في ديباجته (ص٢٥) باسم الكتاب بقوله: «... أحببت أن أعلق شرحًا مفيدًا على الكتاب الشهير المعروف بـ(مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم) لسهولة المأخذ منه على الطالبين...»، ولـم يذكر اسم مصنف المصباح.

وإذا تأملنا الكتاب بدءًا من العنوان: «الإيضاح شرح المصباح الشهير بشرح الثلاثين المسألة»، وتتبعنا المتن المشروح في ثنايا الشرح وقد ميزه المحقق بوضعه[(١)] بين علامتي الاقتباس « »- فسنجد[(٢)]:

١: أن في العنوان خلطًا بين (المصباح) - في قوله: «شرح المصباح»- وبين (الثلاثين المسألة) في قوله: «شرح الثلاثين المسألة»؛ وهل قوله: «شرح الثلاثين المسألة» من الشارح نفسه أم أضيف من قبل الناسخين أو غيرهم؟ كِلا الاحتمالين وارد.

٢: أن الشارح وإن نص على (المصباح) - في (ص٢٥)- لكنه لـم ينص على (الثلاثين المسألة).

٣: في (ص٣٥): ترد البسملة «**بسم الله الرحمن الرحيم**» في أعلى الصفحة؛ ولا يرد أي شيء بعدها لا الحمدلة ولا ما يمكن اعتباره ديباجة أو مقدمة

---

(١) وقد أغفلت ذكر ما غلط المحقق فيه بتمييزه كمتن كـ«باب التوحيد» وغيره.

(٢) في آخر البحث جدول بأهم المفارقات بين كتابي: (مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم) و(الثلاثين المسألة).

للكتاب؛ وهو ما يطابق (الثلاثين المسألة)، بخلاف (المصباح) الذي يرد فيه بعد البسملة حمدلة وديباجة فيه طول تتضمن فضل علم الكلام والحث على طلبه.

٤: في (ص٣٩) يرد: «**اعلم**[١]» «**أن**[٢] **أول ما يجب**»، وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، ولـم يرد ما في (المصباح) وهو: «**فإذا تقرر ذلك فاعلم أن أول ما يجب**».

٥: في (ص٤٠): «**على المكلف**»، وهي واردة في الكتابين.

٦: في (ص٤٥): «**هو النظر**»، وهو ما يطابق (الثلاثين المسألة) من أن النظر أول واجب، ولـم يرد: «**أن يعرف**..» وهو ما في المصباح) من أن المعرفة هي أول واجب.

٧: في (ص ٤٨): «**المؤدي**» «**إلى معرفة الله تعالى**» وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، ولـم يرد: «**أن يعرف الله تعالى** ..» وهو ما في المصباح) فليس فيه ذكر «**المؤدي**».

٨: في (ص ٤٩): «**وهي واجبة**» «**ولا طريق للمكلفين إليها سواه**» «[و]**ما لا يتم الواجب**» «**إلا به يكون واجبا كوجوبه**» وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، ولـم يرد في (المصباح).

٩: لـم يرد فيه ما في (المصباح): «**وهذه الجملة تشتمل على ثلاثة فصول: أولها التوحيد، وثانيها العدل وثالثها الوعد والوعيد**»، وهذه الجملة ليست في

(١) لـم يميز المحقق هذه اللفظة بوضعها بين علامتي الاقتباس كما فعل في باقي المتن.
(٢) أدخل المحقق حرف الواو قبل «أن» ضمن المتن؛ وهو خطأ، فمكانها خارجهما.

(الثلاثين المسألة).

١٠: في (ص ٥٥): «**باب إثبات الصانع وذكر توحيده وذكر عدله ووعده ووعيده** » وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، وليس في (المصباح).

١١: في (ص ٥٦): «**اعلم أن المهمات من**» «**أصول الدين**» «**ثلاثون مسألة**» وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، وليس في (المصباح).

١٢: في (ص ٥٩): «**المسألة الأولى**» «**أن لهذا العالم صانعا صنعه ومدبرا دبره**» وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، وليس في (المصباح)، بل فيه: «**فأما مسائل التوحيد فهي عشر مسائل أولها: أن لهذا العالم صانعا صنعه ومدبرا دبره**».

١٣: في (ص ٦٢) و(٦٤): «**والدليل على ذلك**» «**أن هذه الأجسام**» «**محدثة**» «**والمحدث**» «**لا بد له**» «**من محدث، والذي يدل على أن هذه الأجسام محدثة أنها لم تخل عن الأعراض المحدثة**» وهو ما يطابق ما في (الثلاثين المسألة)، وما في (المصباح) أيضًا.

١٤: في (ص ٦٦) و(٦٧) و(٦٩) و(٧٠) و(٧٣) و(٧٥) : «**التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق**» «**ولم تتقدمها في الوجود**» «[و]**ما لم يخل من المحدث ولم يتقدمه فهو محدث مثله**» «[و]**الذي يدل على أن المحدث لا بد له من محدث**» «**أنه**» **إذا كان في الأصل معدوما ثم خرج من العدم إلى الوجود** «**لم يكن بد من مخرج أخرجه، وإلا وجب بقاؤه على عدمه الأصلي**»، وذلك «**يعلم بأدنى نظر**» «**فثبت**» «**أن لهذا العالم صانعا صنعه ومدبرا دبره**» **وهو الله تعالى**، وهو ما في (الثلاثين المسألة)، ولم يرد ما في (المصباح) وهو: «**التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق، وهذه**

الأعراض محدثة؛ لأنها تعدم وتزول والجسم باق، فلو كانت قديمة لَمَا جاز عليها العدم؛ لأن القديم واجب الوجود فلا يجوز عليه العدم، فإذا ثبت حدوث الأعراض بما قدمنا وجب أن تكون هذه الأجسام محدثة أيضًا؛ لأنه لا يجوز أن يوجد الجسم والعرض معًا ويكون أحدهما قديما والآخر محدثا؛ لأن القديم يجب أن يتقدم على المحدث تقدما لا أول له. وإذا ثبت أن هذه الأجسام محدثة فلا بد لها من محدث وهو الله تعالى؛ لأن العباد لا يقدرون على شيء منها؛ فيجب أن يكون محدثها الله تعالى، ألا ترى أن أفعالنا لَمَّا كانت محدثة وجب أن تحتاج إليها لأجل حدوثها، فثبت بهذه الجملة أن لهذا العالـم صانعا صنعه ومدبرا دبره».

١٥: في (ص ١٦٥): «**المسألة الحادية عشرة: أن الله تعالى عدل حكيم**» «**ليس في أفعاله**» «**لا ظلم ولا عبث ولا سفه**» «**ولا شيء من القبائح**»، وهو ما في (الثلاثين المسألة)، والذي في (المصباح) هو: «**وأما معرفة مسائل العدل فهي عشر المسألة الأولى: أن الله تعالى عدل حكيم، وحقيقة العدل: الذي لا يفعل القبيح كالظلم والعبث والكذب وما أشبه ذلك، ولا يخل بالواجب، وأفعاله كلها حسنة»**.

وفي هذا كفاية لبيان المفارقات بين كل من (المصباح) و(الثلاثين المسألة) تمييزا بينهما والقطع باختلافهما، ولبيان أن ما شرحه القاضي ابن حابس هو كتاب (الثلاثين المسألة) وليس (مصباح العلوم)، وأن العنوان «الإيضاح شرح المصباح» خطأ وغلط.

جدول بأهم المفارقات بين (مصباح العلوم) و(الثلاثين المسألة)	
مصباح العلوم	**الثلاثون المسألة**
- فيه بعد البسملة ديباجة فيها طول: «الحمد لله ذي المن والإفضال، الحكيم في الأفعال، الصادق في الأقوال، الذي عصمنا...».	- لا يوجد بعد البسملة حمدلة ولا ديباجة.
- المعرفة أول واجب: «فإذا تقرر ذلك فاعلم أن أول ما يجب على المكلف أن يعرف الله تعالى وتوحيده وعدله وصدق وعده ووعيده».	- النظر أول واجب، وهو المؤدي إلى المعرفة: «اعلم أن أول ما يجب على المكلف هو النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى ...».
- مقسم إلى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ: «أَوَّلُـهَا: التَّوْحِيدُ. وَالثَّانِي: الْعَدْلُ. وَالثَّالِثُ: الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ.	- باب واحد: «باب إثبات الصانع وتوحيده وذكر عدله ووعده ووعيده».
- ليس فيه تصريح بـ«الثلاثين المسألة» وإن كان مجموعها ثلاثين.	- صرح فيه بـ«الثلاثين المسألة» في أوله وآخره.
- كل فصل به عشر مسائل: «فَأَمَّا مَسَائِلُ التَّوحِيدِ فَهِيَ عَشْرُ مَسَائِلَ»	- الباب ثلاثون مسألة: «اعلم أن المهمات من أصول الدين ثلاثون مسألة».
المسألة الأولى .. .... المسألة العاشرة المسألة الأولى... ... المسألة العاشرة... المسألة الأولى... ... المسألة العاشرة	المسألة الأولى .. .... المسألة العاشرة المسألة الحادية عشرة ... ... المسألة العشرون... المسألة الحادية والعشرون... ... المسألة الثلاثون...

	وَبَعْدُ، فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُخْتَصَرَةٌ يَلْزَمُ كُلَّ مُكَلَّفٍ مَعْرِفَتُهَا وَتَدَبُّرُ أَدِلَّتِهَا، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُقَلِّدَ فِيْهَا؛ لأَنَّ التَّقْلِيْدَ فِي أُصُولِ الدِّيْنِ قَبِيْحٌ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَخَذَ دِيْنَهُ عَنِ التَّفَكُرِ فِي آلاءِ اللهِ، وَعَنِ التَّدَبُّرِ لِكِتَابِ اللهِ، وَالتَّفَهُّمِ لِسُنَّتِي- زَالَتْ الرَّوَاسِي وَلَـمْ يَزُلْ، وَمَنْ أَخَذَ دِيْنَهُ عَنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ وَقَلَّدَهُمْ فِيْهِ ذَهَبَ بِهِ الرِّجَالُ مِنْ يَمِيْنٍ إِلَى شِمَالٍ، وَكَانَ مِنْ دِيْنِ اللهِ عَلَى أَعْظَم زَوَالٍ». وَصَدَقَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا قَلَّدَ فِي أُصُولِ دِيْنِهِ لَـمْ يَأْمَنْ أَنْ يُذْهَبَ بِهِ مِنْ طَرِيْقِ النَّجَاةِ الَّتِي هِيَ مَنْزِلَةُ أَصْحَابِ اليَمِينِ إِلَى طَرِيْقِ الْهَلاكِ الَّتِي هِيَ مَنْزِلَةُ أَصْحَابِ الشِّمَالِ؛ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَنْظُرَ فِي صِحَّةِ دِيْنِهِ، لأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ دَقَّ فِي الدِّيْنِ نَظَرُهُ جَلَّ يومَ القِيَامَةِ خَطَرُهُ»، فَنَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الَّذِيْنَ يَسْتَمِعُونَ الْقَولَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ.	وهذه ثلاثون مسألة في أصول الدين يجب المصير فيها إلى العلم اليقين، ولا يجوز الأخذ فيها بالتقليد؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أخذ دينه عن التفكر في آلاء الله وعن التدبر لكتابه والتفهم لسنتي زالت الرواسي ولـم يزل، ومن أخذ دينه عن أفواه الرجال وقلدهم فيه ذهب به الرجال من يمين إلى شمال وكان من دين الله على أعظم زوال